تغريدة الصباح

.. هم مدونة العشق!

حسن حميد

يـا إلهي، ما أفدح الأثمان التي دفعنا، ونحن نواجه هذه الكيانيـة الإسـرائيلية البغيضة التي اسـتولت على كل العمران الفلسطيني الذي تباهي به بريطانيا اليوم في متاحفها، مثله مثل ما سرقته من المناطق التي احتلتها، وأنشأت لها وزارة المستعمرات البريطانية، وتدعي زوراً وبهتاناً، بأن هذا العمران كان بسـبب (سياسات الانتداب)، وهم، أعني الانكليز، لم يبنوا في البلاد الفلسـطينية سوى المعسكرات للتدريب على القتل الفوري، والسجون الشـناءة لوأد حياة المقاومين الفلسطينيين! نعم، يرى الداخل إلى المتاحف البريطانية صوراً مدهشة للعمران والحضارة والتقـدم والحداثة في عموم المدن والبلدات الفلسطينية، من أريحا في الشرق، إلى حيفا في الغرب، ومـن صفد في الشـمال إلى أم الرشـراش في الجنوب، ولكـن العجيب هو أنهـم، أعني الإنكليـز، يتباهون بما أنجزتـه العقـول الفلسـطينية، والأيدي الفلسـطينية الحاذقـة من عمران نادد العمران فـي الكثير من بلدان العالم، وكأنه كان بسببهم! والحق الصراح، هو أن هذا العمران، هو فعل الفلسطينيين، وصوره جلية في السير الذاتية التي كتبها الأدباء والكتاب ورجال الدين والفنانون الأجانب الذيـن زاروا البلاد الفلسـطينية، قبل الانتداب البريطاني، وخلاله، وما بعده أيضاً.

بلى، هـي أثمان فادحة في رواسـبها وآثارهـا وندوبها الظاهرة اليوم، دفعناها منذ قرن من الزمان وأزيد، بسبب هذه الكيانية الإسـرائيلية البغيضة التي ابتلينا بها منذ وعـد بلفور عام 1917، ولأنها كثيرة، وسـوداء، ودموية في توحشـها وظلموتها، سـأقف هنا، عنـد جانب واحد منها، وهو الجانب المتعلق بالأسرى الفلسطينيين الذين فتحت لهم السـجون الإسـرائيلية، كمستعمرات عقاب، توسعة، وإنشاء، وسنت، لأجل قتلهم وهم أحياء، الكثير من القوانين، وآخرها ما أقرتها الكنيسـت الإسـرائيلية القاضي بإعدام الأسـرى الذين حكموا بالسجن المؤبد، وهـو قانون لا علاقة له بالشـرائع والحقـوق والأخلاق والقيم الإنسانية.

صور السجن الإسـرائيلي كثيرة، لكن أبداها صورتان، هما صورة السجان الإسرائيلي الذي يتصف بكل صفات التوحش الحيواني كي يعيش الأسـير الفلسطيني حياة صفتهـا الأبرز والظاهرة، هي حيـاة الإماتة، أي العيش ميتاً، أي العيش خلواً من صحة البدن، والتفكير، والحلم بمغادرة السجن، أو تحقيق أبسط الرغبات، ومنها زيارات الاهل له التي كانت دورية، والصورة الثانية هي صورة الأسـير الفلسـطيني الذي انار المكان/ السجن، بأفعاله التـي تمجد الحياة ومعانيها السـامية، مـن الصمود إلى فرض موجودية حقوقه الجسدية والفكرية والرؤيوية، ثـم حقه فـي العيـش بكرامة، إلـى حقه فـي القناعة المطلقة، بأن السجن ليس نهاية الحياة والحلم، بل هو وجه من وجوههما، رغم الأذيات الباطشة القاتلة.

في الصورة الأولى؛ صورة السـجان الإسرائيلي، تتبدى الوحشـية بكل شناعتها ووحشـيتها، والهادفة إلى جعل السـجن الإسرائيلي شكلاً من أشـكال الموت، وحالاً من حالاته، أو لنقل جعل السجن (هاديساً) بلغة الإغريق، أي جعله عالماً سفلياً يوازي في صفاته ومواته عالم المقابر، لقد (تفنن) السجان الإسرائيلي باختراع الأساليب والطرق غير القانونية، وغير الإنسانية، وغير الأخلاقية من أجل إماتة نفس السجين الفلسطيني، وتدمير صحته، ووقف حياتـه وأحلامه معا، ودفعه دفعاً نحو أمراض جسـدية مزمنة، لا شفاء منها، وهي أمراض تورثها الحياة الكريهة داخل السـجن الإسـرائيلي، ودفعـاً أيضاً نحـو أمراض نفسـية، تقول للسجين الفلسـطيني، صباح مساء، إنه هنا، في السجن، يذوي، ويترمّد، ويموت بينما الآخرون، أهلـه، وأصدقاؤه، وقادته، يتنعمون بنعيم الحياة، وهذا محـض هـراء، لأن أهـل الأسـير، وأصدقـاءه وقادته.. يعانون مثلما يعاني، ويناضلون مثله، من أجل فك أسره، ويعرفون يقيناً أن من جعل، ويجعل، الأسير الفلسطيني يذوي ويترمد ويعاني من الأمراض النفسية والجسدية هو السجان الإسرائيلي الذي هوى بحياة الأسرى وحطمها كـي تدور حول أبسـط الحقوق من قلـة الطعام، وقلة النوم، إلى قلة الدفء، وقلة النظافة، وقلة الحرية، وقلة التعبير، إلى اختفاء الزيارات، والكتب، والأوراق، والتواصل بين الأسرى، والمراسلات، وحضور ممثلي الصليب الأحمر الدولي، وتمثيل الأسـرى ومتطلباتهم، عبر الحقوقيين، وهم في عنابرهم وزنازينهم، والحق أن صورة السجان الإسرائيلي، هي صورة الغول ببعديها الواقعي والمجازي الـذي لا يكف عن اقتـراف الجرائـم، لأن طبيعته قائمة على ارتكاب أفعال الجريمة صورة ومادة، وفعلاً وتأويلاً، والعجيب الغريب المستهجن هو أن لا أحد يحاسب الكيانية الإسرائيلية على ما تفعله داخل سجونها التي غدت معابر وممرات نحو المقابر، ولو بلوم بسيط.

والصـورة الثانيـة هي صـورة السـجين الفلسـطيني الواضحة والجلية أيضاً، رغم تكتم السـجان الإسرائيلي ومنعها من الظهور، فهي الصورة التي تمثل البقاء من جهـة، واحتضان الحلم من جهـة أخرى، أي صورة العناد الوطني الفلسـطيني في أشـكاله وطيوفـه المتعددة، وهي صورة ابن الأرض الذي يعرف التراب والحجر والماء والشجر، وتواريخ سنوات الظلم والنائبات، فالعناد الوطني والوعي ثنائية لا افتكاك بينهما أبداً، فالفلسطيني الأسير الذي دخل سجون إسرائيل التي ورثوها عن العثمانيين والانكليز، والتي بنوها طوال سـنوات العسـف منذ عام 1948 وإلـى يومنـا الراهـن، دخلهـا لأنه قـال، وفعل، وتصرف، ونادى، وكتب، وباح، وأسـرّ بأنه ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد كانت حاله قبل أسره واعتقاله على صور حياتية متعددة بتعدد وجوه الحياة، لقد اعتقلوه، وأسروه فلاحاً، وعاملاً، وطالباً، وفدائياً، وموظفاً، ومشـتغلاً في أسواق ومقالع الحجارة، والطواحين، والمعاصر، وتزفيت الطرق، وداخل المدارس، والمشافي، ودور العبادة، وفي الشـوارع، والبيوت..ذكرا، وأنثـى، وعجوزا، وطفلا، وقد ظن الإسرائيلي، بل اعتقد، ان الأسير ميت لا ريب، لكن، مع تقادم السنين، والتجارب، طار الظن، وطار الاعتقاد، لأن السجين الفلسطيني، وفي داخل السجن، مضى إلى تجديد حياته واسـتكمال مراحلها، بعد أن فرغ من عذاب الجروح وصراخها، وما يتركه الرصاص الإسـرائيلي من أذيات طالت الجسـد والروح معاً، مضـى ليتعلم اللغات، ويحوز الشـهادات، ويقرأ، ويطـور ثقافته، ويعلو بوعيه ويرتقي، وأن ينادي سراً وعلناً: موطني.. موطني؛ وهذا ما جعل السجان الإسرائيلي في حال غوغائية من الأفعال الشـيطانية، والجنون، وفقد الأعصاب، ولهذا أيضاً، سن القوانين المطالبة بإعدام الأسـرى الفلسـطينيين، لأن الفلسـطينيين قالوا بأن الأسـرى هم أهل البلاد، وهم صورتنا النضالية، وهم روحنا السرية المنادية، بلادي.. بـلادي، وهم أيضـاً أيقونات الفعل الفلسـطيني الأتم البادي نوراً داخل عنابر السجون الإسرائيلية وزنازينها.

بلى، أسرانا هم صورة وجهنا وعقلنا وحلمنا ودربنا، وهم الكلام المضيء الذي يشـق عتمة السـجان الإسرائيلي، وهم الضفة المدهشـة الموازية لضفـة الأحياء، وهم الكتـاب الذي نقرأ فيه مدونة عشـق الوطـن، وإلا كيف يستمر الأسير الفلسطيني على هذا الحضور المدهش طوال سـجن دام ويدوم أربعين سنة وأزيد، وقلبه يدق لبـلاد معشـوقة ناحلة ممشـوقة مثل أعـواد الخيزران اسمها.. فلسطين!

Hasanhamid5656@gmail.com

سؤال عالماشي | موفق مطر

قواعد نجاح مجالس الهيئات المحلية

السبت القادم سيذهب المواطنون الناخبون لاختيار المجالس البلدية والقرويـة الجديدة، ولتجسـيد عمليـة هامة جدا في مسـار الوعي الشـعبي الوطني لمنهج الديمقراطية، والمشاركة الفعلية في ادارة شـؤون مدنهـم وبلداتهم وقراهم، بما يحقـق الهدف الرئيس منها وهو تطوير البنى التحتية كشـروط لا بد منها لرفع مؤشر التنمية.. لكـن الأهـم في هـذا السـياق إدراك (المواطن الناخـب) أن مهمته الجوهرية تبدأ مباشـرة بعد خروجه من الاقتـراع، ليمارس الرقابة الحقيقية على أداء الهيئة المنتخبة، والقياس بين الحين والآخر على مستوى انسجام الخطاب والدعاية الانتخابية وتنفيذ الوعود بانجازات ملموسة، وكيفية معالجة القضايا الأساسية، وترتيب الأولويات، وفقا لاحتياجات المدينة أو القرية، وتنظيم آليات لإشراك مجالس الأحياء ومجالس استشارية يصار لإنشائها في مناقشة المشاريع المقترحة، بما يوفر للمجلس البلدي إضاءات واقتراحات وأفكارًا جوهرية تضاف بعناية واهتمام وتقدير لتجارب وخبرات المنتخبين، بما يمكنهم من تكوين رؤية شاملة حول ملفات الخطط والبرامج، وهذا يتطلب توفر التنوع ليس في الاختصاصات الفنية والعلمية والمهنية وحسب، بل النوع الاجتماعي، فهذا الأمر ليس شكليا، وإنما يعكس جوهر الفهم العميق لمعنى شراكة المجتمع (نساءً ورجالا) في الإدارة والتخطيط والتنفيذ ايضا.

سنشـير هنـا – وبحكم التجربة الشـخصية- الى أهـم قواعد نجاح أي (هيئـة محليـة) مجلس بلـدي أو مجلس قروي، مـع التأكيد على الانجاز لقياس مسـتوى النجاح، وأولها: الالتزام بميثاق شـرف – ولو غير مكتوب – بألا تأخذ أي خلافات سياسـية طريقها الى داخل اطار المجلس المنتخب، ولا مجال إلا لتجليات وإبداعات وأفكار ومقترحات العقل الوطنـي، والالتزام بمصالح الجمهور فـي الدائرة الانتخابية فقط، وخلاف ذلك وصفة طبيعية للفشل، وإعدام الثقة لدى المواطن ليس بالعملية الانتخابية برمتها وحسب، بل دفعه للتشكك بجدوى المنهج الديمقراطي، والإحجام عن الشـراكة في نظم ادارة شـؤون مدينته أو قريته، وصولا الى اللامبالاة تجاه المشـاركة في تجسـيد السياسـة الوطنية، عبر المؤسسات الشرعية القانونية المنصوص عليهـا في الدسـتور، التي تتطلـب اعلى درجات الالتـزام بالمصالح العليا للوطن، وعقلا وطنيا عارفا وعالما وقارئا دقيقا للحالة الوطنية والتحديات الوجودية، أما ثانيها: فهي الشفافية المالية وضرورة اطلاع الجمهـور على كل ما يعـزز الثقة بين الناخبيـن والمنتخبين، نظرا لحساسـية هذا الملف الذي يجب بذل المسـتحيل بألا يصاب بسهام التشكيك، أو الحد الأدنى من غبرة فساد! لأننا على يقين أن حسابات حزبية او شـخصية او فئوية ستبدأ بوضع عصيها في دواليب الهيئة المنتخبة، وثالثها بالتوازي مع الملف المالي: نشر المشاريع المقررة وموازنتهـا ومـدة العمـل بها، والجهـات المانحة إن وجـدت، والجهة المنفـذة، بعـد المرور بمحطات النقاش والحـوار مع الأطر المنظمة من الناخبين (مجالس الأحياء والمجلس الاستشـاري للبلدية) لبلوغ القناعة بالجدوى والفائدة من المشـروع المقتـرح.. أما رابعها: فهو اعتقاد المنتخب بان المسـؤولية التي خاض الانتخابات من اجل نيل مهامها الثقيلة هي تكليف بوجه قانوني، وعقد ثقة ما بين الناخبين والمنتخـب، وانـه منذ لحظة توليه المهمة سـيصبح مرهونا لخدمة المواطنين في دائرته بعدالة ومساواة، وفي خامسها: يتطلب النجاح المبـادرة للبحث عن كفاءات وشـباب من الجنسـين، يتميزون برؤى وأفـكار خلاقة تمنح الهيئة المنتخبة اضافة نوعية، وبذلك يتم فتح المجـال امامهم وأمامهن لخوض تجربة القيادة واثبات الذات، علاوة على ضرورة خلع أبواب الحزبية الفئوية أو العائلية التي لطالما كانت سـببا في منع ظهور قيادات شابة تملك تجربة العلاقة المباشرة مع الجمهور وشرائحه المتنوعة في المدينة او القرية، وهذا ما تحتاجه الأحزاب والقوى السياسية الوطنية لتعزيز علاقاتها بالجماهير ومنحها صيغة الشـراكة في القـرار والتحرر من صيغة التحشـيد العددي .. وسادسـها وليس آخرها : الأخذ بعين الاعتبار رغبة المواطن الناخب برؤيـة عمليـات تحديث للبنى التحتية متوافقة مـع التطور التقني، وبذات الوقت رؤية مشاريع جديدة بمواصفات عصرية تقنية، وبيئة نظيفة منظمة ومحوسـبة، تطمئن الآباء على حياة أيسـر، وصورة أجمل لمستقبل أبنائهم.

حبر على جمر | لمى عواد

فلسطين تدار عن بُعد
حين تصبح الخوارزميات جزءًا من الواقع السياسي

في الحروب التقليدية، كانت السـيطرة تُمارس عبر الجنود والحدود. في الحروب الحديثة، تُمارس عبر الشاشات. أما في الحالة الفلسطينية، فنحن أمام واقع أكثر تعقيداً: واقع يُدار جزئياً عن بُعد، حيث لا تقتصر أدوات التأثيـر على الأرض، بل تمتد إلى الفضاء الرقمي الذي يحدد ما يُرى، وما يُحجب، وما يُضخّم.

لم يعد الصراع يدور فقط حول من يسيطر على الأرض، بل أيضاً حول من يسيطر على "الرواية الرقمية". أي قصة تُروى؟ أي فيديو أو صورة تنتشر؟ أي صوت يصل إلى العالم؟ .

في هذا المستوى، لا يواجه الفلسطيني واقعاً مادياً فحسب، بل نظاماً غير مرئي يعيد ترتيب الحقيقة نفسها.

الخوارزميات كحدود جديدة

إذا كانت الحدود تُرسم يوماً بالجدران، فإنها اليوم تُرسم بالخوارزميات. لـم تعـد منصات التواصل أدوات محايدة؛ بل بيئـات تُنتج واقعاً خاصاً بهـا. ما يظهر أمامك ليس صدفة، بل نتيجة معادلات معقدة تحدد ما يجب أن تراه وما لا يجب.

حين يُقيَّد انتشار محتوى، أو تُهمَّش رواية، فإن الأثر لا يقل عن إغلاق معبر أو منع تنقل . الفرق الوحيد أن هذه السيطرة لا تُرى... ولا تُعلَن. وهكذا تتشـكل حدود جديدة حدود رقمية لا تمنعك من الكلام، لكنها تحدد من يسمعك.

اقتصاد الظهور

في العالم الرقمي، الظهور هو العملة.

ومن لا يظهر، كأنه لم يكن.

هنا يجد الفلسطيني نفسه أمام معادلة مزدوجة: أن يعيش الواقع، وأن يثبت وجوده داخل نظام رقمي لا يضمن له الظهور العادل.

تصبح المعاناة بحاجة إلى "قابلية للنشر"، والقضية بحاجة إلى "قابلية للانتشار". وهنا يحدث التحول الأخطر من واقع يُعاش، إلى واقع يُعاد إنتاجه بما يتناسب مع شروط الخوارزمية.

إعادة تشكيل الوعي

الخطر لا يكمن فقط في تقييد المحتوى، بل في إعادة تشـكيل وعي الجمهور العالمي. حين تُكرَّر رواية وتُهمَّش أخرى، يتكوّن الإدراك العام بناءً على ما هو متاح، لا على ما هو حقيقي.

بهـذا المعنـى، لا تُدار فلسـطين فقـط على الأرض، بـل في عقول من يشـاهدونها من الخارج. وما لا يُرى... لا يُحتسـب ولا يدخل في الحسابات السياسية ولا في الضغط الدولي.

من المواجهة إلى التكيّف.

أمام هذا الواقع، لا يكتفي الأفراد بالمقاومة، بل يتجهون إلى التكيّف. يتعلمون كيف يكتبون بطريقة "قابلة للنشر"، كيف يختارون كلماتهم، كيف يتجنبون الحجب، وكيف يمررون الحقيقة عبر الفلاتر.

وهنـا يظهر شـكل جديـد من الضغط ، ليـس منع الـكلام، بل إعادة تشكيله.

السؤال الجديد

إذا كان السؤال التقليدي: من يملك الأرض؟

فإن السؤال اليوم أصبح: من يملك ما نراه ونفهمه عن هذه الأرض؟

وهو سؤال لا يتعلق بالمكان فقط، بل بالمعنى.

ما بعد الأرض

فلسطين اليوم ليست قضية جغرافيا فقط، بل قضية إدراك.

المعركـة لـم تعد فقط على الأرض، بل علـى الوعي، وعلى الرواية، وعلى القدرة على الوصول.

ربما لم تعد السيطرة الكاملة ممكنة في عالم مفتوح، لكن إعادة ترتيب ما يُرى وما يُخفى... كافية لإعادة تشكيل الواقع.

وفي هذا السياق، لا يكون التحدي فقط في الصمود على الأرض، بل في البقاء حاضرًا في الوعي.

لأن أخطـر مـا يمكن أن يحـدث لأي قضية... ليس أن تُهـزم، بل أن تختفي.

الزراعة في فلسطين: واقع صعب وحلول عملية مستدامة

وسام سوداح

يُعـد قطـاع الزراعـة في فلسـطين إحـدى الركائز الأساسـية للاقتصـاد المحلـي، لما له مـن دور مهم في تعزيـز الأمن الغذائـي ودعم صمـود المزارعين علـى أرضهـم. ورغـم هـذا الـدور الحيـوي، يواجه القطـاع تحديات متزايدة أثرت علـى قدرته الإنتاجية واسـتمراريته، في ظل ارتفاع التكاليف وشح الموارد وتذبذب الأسواق.

وتشـير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلـى أن قطاع الزراعة يسـاهم بنحـو 5٪ إلى 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يعمل فيه ما يقارب 60 ألـف عامل، أي ما نسـبته نحو 6٪ مـن إجمالي القوى العاملـة فـي فلسـطين. ويعكس هذا الرقـم أهمية القطاع رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها، باعتباره أحـد القطاعـات الحيويـة فـي دعـم الأمـن الغذائي واسـتمرار النشـاط الاقتصادي، لا سيما في المناطق الريفية.

وفـي ظل هذه الظروف، يواجه المزارع الفلسـطيني مجموعـة من التحديـات المركبة، أبرزها شـح المياه وارتفـاع تكلفتها، إلى جانب ارتفاع أسـعار الأسـمدة والمبيـدات الزراعيـة، وتذبـذب أسـعار المنتجات في الأسواق، ما ينعكس بشكل مباشر على استقرار الدخل الزراعي ويزيد من صعوبة التخطيط للإنتاج.

وفـي هذا السـياق، ومن خـلال الحديث مـع عدد من المزارعيـن في جنوب الضفة الفلسـطينية وتحديدًا في منطقة الخليل، تتكرر الإشارة إلى ارتفاع تكاليف المياه بشكل كبير، ما يشكل عبئًا إضافيًا على العملية الزراعية. ويشير بعض المزارعين إلى أن هذه التكاليف أصبحت سببًا رئيسيًا في تقليص المساحات المزروعة أو إعـادة التفكيـر في جدوى الاسـتمرار بالزراعة في بعض الحالات.

ورغم هذه التحديات، يظل المزارع الفلسطيني العمود الفقري للقطاع الزراعي، إذ يواصل العمل في ظروف صعبـة تجمع بيـن ارتفـاع التكاليف وعدم اسـتقرار الأسـواق، وبين التمسك بالأرض كخيار حياة لا بديل عنـه. كمـا أن بعض الحلـول الحديثة، مثـل الزراعة المائيـة، بدأت تشـكل بارقة أمل لتحسـين الإنتاجية وتقليل استهلاك الموارد، لا سيما المياه.

وفـي ظل هـذه التحديات، تبـرز أهميـة التوجه نحو أنمـاط زراعية أكثر اسـتدامة، مثل الزراعـة المائية والزراعـة العضوية والبيئية، باعتبارها خيارات قادرة على التخفيف من جزء من الأعباء التي يواجهها المزارع الفلسطيني، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليـل الاعتماد على المدخـلات الزراعية المرتفعة التكلفة.

كمـا أن الاعتمـاد على التكنولوجيـا الزراعية الحديثة لـم يعد خيارًا ثانويًا، بـل بات ضرورة ملحة لتحقيق إنتاجيـة أعلى وعائد اقتصـادي أفضل بأقل التكاليف الممكنة. وتشـمل هذه التقنيات أنظمة الري الذكية، وأساليب إدارة الإنتاج الزراعي بشكل أكثر دقة وكفاءة، بما ينسجم مع التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تطوير أساليب إدارة المزارع، والانفتاح على التقنيات الحديثة، بما يسـهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحسـين القدرة على مواجهة التحديات. ولا يعني ذلـك التخلي عن الخبرة الزراعية المتراكمة، بل البنـاء عليها وتطويرها من خلال دمج المعرفـة التقليدية مع الحلـول العلمية والتكنولوجية الحديثة.

كما أن من الحلول التي بدأت تبرز في القطاع الزراعي توجه بعض المزارعين نحو البيع المباشر من المزرعة إلى المسـتهلك، مـع توفير خدمـات التوصيل، خاصة فـي المناطق الريفية والقرى. ويسـهم هـذا التوجه في تقليل حلقات الوسـاطة، وتحسـين هامش الربح للمـزارع، وتخفيـف العبء على المسـتهلك، بما يعزز استمرارية النشاط الزراعي.

ومـن التجـارب الفرديـة فـي هـذا المجـال، تجربـة مشـروع "العمدة للزراعـة المائيـة"، الذي يعكـس توجهًا نحو ربط الإنتاج الزراعي مباشـرة بالمستهلك، بما ينسجم مع التحولات الحديثة في أساليب التسويق الزراعي. وفي سياق أوسع، تُظهر التجـارب العالميـة أن الزراعة قطـاع اقتصادي محوري في مختلف الدول، حيث تمثل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد والأمن الغذائـي، رغـم اختـلاف أهميتها من دولة إلى أخرى بحسـب طبيعة الاقتصاد ومستوى التطور.

إن الاستثمار في الزراعة لم يعـد خيـارًا تقليديًا، بـل ضـرورة اقتصاديـة و و طنيـة ، تتطلـب دعمًـا أكبـر للمزارعيـن وتمكينهـم مـن أدوات الإنتاج الحديثة. فالمزارع ليس مجرد منتج، بل هو عنصر أساسي في معادلة الاقتصاد والاستقرار، وأي نهضة حقيقيـة تبدأ من الأرض ومن يقف عليها.

وفـي النهايـة، يبقـى المـزارع الفلسـطيني نموذجًا للصمود والتشبث بالأرض، رغم ما يواجهه من تحديات يومية قاسية، ليؤكد أن الزراعة ليسـت مجـرد مهنة، بل أسـلوب حياة ورسالة بقاء.

4/18 د

نابكو NAPCO
المنيوم فلسطين

دعوة الى مساهمي الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكـــو)

لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي

عملاً بأحكام قانون الشـركات رقم 42 لسـنة 2021، واستنادا لأحكام النظام الداخلي للشركة، فإنه يسر مجلس ادارة الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكو)، المسـاهمة العامة المحدودة، دعوة مسـاهمي الشركة لحضـور اجتماع الهيئة العامـة العادي يوم الخميس الموافـق 2025/05/07 الساعة 12:00 ظهراً في مقر شركة نابكو في نابلس.

على المسـاهم/ة الذي يرغب/ التـي ترغب في حضور الاجتماع، التواصل مع قسم شؤون المساهمين للتسجيل قبل ثماني واربعين ساعة على الأقل من موعـد عقد الاجتماع على البريد الالكترونـي: Napco@napco.com.ps، أو على هاتف رقم: 092347222 ، ويجوز التوكيل لحضور الاجتماع بشـرط أن يكون ذلك لأحد مساهمي الشركة. كما ونرجو من السادة المساهمين الممثلين للشركات أو المؤسسات تثبيت تمثيلهم لهذه الشركات او المؤسسات وفق كتاب تفويض خاص.

للاطلاع على أجندة الاجتماع، نرجو زيارة قسم علاقات المساهمين على الصفحة الإلكترونية للشركة على الرابط: https://napco.ps/agenda

والله ولي التوفيق

نادر حواري
رئيس مجلس الإدارة